الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

04 **إبريل** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

متسولون يصعدون إلى فضاء الإنترنت

المتسول تحوّل من صورة المُشرّد إلى «ارحموا عزيز قوم ذل»

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.alriyadh.com/1944038

تُعد ظاهرة التسول من الظواهر العالمية، ويختلف حجمها وتصنيفها كظاهرة أو كمشكلة من بلد إلى بلد آخر حسب معدلات ظهورها وارتباط مرتكبيها بجنسية البلد التي تظهر فيه مشكلة التسول.

ويرجع ظهور مفهوم أو مشكلة أو ظاهرة التسول لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وربما تدخل فيها العوامل الثقافية لمرتكبي سلوك وأنماط سلوك التسول، غير أنها تنشط بشكلٍ كبير في البلدان التي تعيش حروباً وصراعاتٍ تخلّف أزماتٍ اقتصاديةٍ مديدة؛ بسبب الظروف التي ترافقها من ازديادٍ في معدلات الفقر وفقدان العمل والمُعيلين وضعف القوة الشرائية وفقدان الأسر لخدمات السكن ومصادر الدخل، وكذلك تخصيص عدد من البلدان التي تبرز فيها ظاهرة التسول جزءاً كبيراً من ميزانياتها لتمويل الأعمال القتالية أو دعم المنظمات الإرهابية، كما يمكن عزو ظهور مشكلة التسول أيضاً إلى التفكك الأسري بسبب الخلافات الأسرية وانفصال الأبوين أو موت أحدهما، وهو ما يعود سلباً على علاقات التكافل الاجتماعي والاقتصادي القائمة في المجتمع.

منظمات إرهابية تدير شبكات لحساباتها الخاصة في جمع الأموال

والمتسول اليوم لم يعد ذاك الإنسان النحيل رث الملابس حافي القدمين ذا الوجه الحزين، بل ربما تجده في كامل أناقته يلبس كما تلبس ويأكل أيضاً كما تأكل ويبتسم ويضحك بملء شدقيه، بل ويركب أيضاً من السيارات ما تركب، وقد تعدد صور التسول اليوم فلم يعد التسول عند إشارات المرور فقط، أو داخل المساجد والأسواق، بل صعد التسول إلى الفضاء الإلكتروني حيث ظهر عبر منصات التواصل الاجتماعي كشكل جديد من أشكال التسول اليوم عابراً للحدود، وكذلك تحول سلوك وشكل المتسول من المتسول المشرد ذي الملابس الرثة حافي القدمين المنهك إلى المتشرد الأنيق صاحب الملابس الفخمة والعطر الماركة والذي يظهر في صورة «ارحموا عزيز قوم ذل»، ولا تستغرب كل ذلك فعالم التسول أصبح يمثل مجالاً خصباً تديره أغلب المنظمات الإرهابية وعصابات غسيل الأموال نظراً لما تمثله قيمته السوقية.

تسول عالمي

النيابة العامة: الممارسات تندرج ضمن جرائم «الاتجار بالأشخاص»

ومن ناحية أخرى، فهناك دول يتبع المتسولون فيها طقوساً مميزة، ففي فرنسا يرتدي المتسولون الزي الغجري في الشوارع، وخاصةً عند ساحة برج إيفل حيث ينتشر السياح، كما تقوم بعض راقصات الباليه بالرقص في الشارع على أنغام الموسيقى، وبعد انتهاء العرض يضع السائحون النقود في سلة مزينة بالورود، أما في إنجلترا فيقدم المتسولون عروضًا استعراضية لفرق عالمية، بالإضافة إلى تقديم عروض مسرحية بالشارع، خاصة في أيام الأحد والاثنين، ويقوم المتسولون في بلد الموضة إيطاليا، بتقديم عروض أزياء في الشوارع، وهناك من يرتدى شخصيات تاريخية معروفة مثل روميو وجولييت وكليوباترا، ويعتمد المتسولون في أميركا الشمالية على روح الدعابة والفكاهة في التسول، حيث يمسك المتسولون لافتات تحتوي على عبارات غريبة ومضحكة تلفت الانتباه، أمّا في الهند فيوجد بالقرب من العاصمة نيودلهي مدينة مخصصة للمتسولين، وفيها مدرسة لتعليم الأطفال فن التسول، حيث يرسل الأهالي أطفالهم إلى المدرسة لتعلم فنون المهنة، وبعد تلقي الدروس جيدًا يبدأ الطفل العمل في المناطق السياحية والأثرية هناك، ويقوم المتسول بارتداء زي فلكلوري من شأنه جذب السائحين.

شبكات الجريمة والتواصل الاجتماعي عوامل عجّلت بالتسول

شكل حديث

والتسول الإلكتروني من أبرز أشكال التسول الحديثة اليوم، وقد عجل بظهور هذا الشكل من أشكال التسول ثورة المعلومات وتعدد مواقع التواصل الاجتماعي اليوم وكثرة الجماهير المترددين على تلك المواقع، وكذلك عجل بظهور هذا النمط من أنماط التسول كشف ألاعيب المتسولين وحيلهم القديمة، وملاحقة الجهات الأمنية لهم عند إشارات المرور ومنع وجودهم في الأسواق، كذلك ساهمت أزمة كورونا خلال العامين الماضيين من وجود المتسولين في منازلهم وابتكار هذا النمط الجديد بتدريب من عصابات وشبكات التسول العالمية، ويعتبر الكثيرون مهنة التسول الإلكتروني أنها ليست مهنة الضعفاء أو الكسالى، بل مهنة محترفي استخدام «السوشيال ميديا» وأصحاب الأفكار المبتكرة، فيمكنك مصادفة إعلانات وطلبات مختلفة الأهداف، وهناك من يطلب مساعدة في تسديد فواتير المستشفى المتعلقة بمشكلة صحية مستمرة يعاني منها أحد أطفاله، ومن الأشكال التي يتخذها ممتهنو حرفة التسول الإلكتروني التسول عبر البريد الإلكتروني، وتكون هذه الطريقة على شكل رسائل مزعجة تصل إلى عدد من الناس عبر البريد الإلكتروني توهمهم بحاجة المرسل للمال أو أنه مصاب بمرض خطير يحتاج إلى توفير تكلفة العلاج، أو عن طريق التسول في غرف الدردشة وتتم عن طريق الدخول عبر غرف دردشة على مواقع التواصل الاجتماعي، يتم فيها سرد قصص غير حقيقية من نسج الخيال تظهر حاجة صاحبها للمال.

دوريــات الأمن تباشر مهامّها بالقبض على المتسولين فـي المـناطـق والمحافظات

شراء بقرة

ومن الأشكال التي يتخذها ممتهنو حرفة التسول الإلكتروني التسول في غرف «البوكر» على الإنترنت، ففي هذه اللعبة يوجد صندوق مخصص للدردشة، يتم استغلاله من قِبَل المتسولين في الحصول على نسب معينة من الأموال من أرباح لاعبي البوكر، ولكثرة الجدل حول هذا الأمر تم فرض قيود على هذه الغرف بحيث تمنع المتسول من الحصول على المال، فإذا دخل إلى هذه الغرف وحاول سحب المال يتم حظره فوراً، وهناك من يسوق بطريقة عاطفية جلوسه عن العمل والتهديد بالطرد من المسكن حال عدم دفع المستحقات المطلوبة، وهناك من يسوق حاجة والديه للحج أو العمرة ويقدم وصلة ابتزاز ديني لأصحاب المشاعر الدينية الملتهبة من أجل مساعدته ماليًا في البر بأهله.

وكما تخدم التكنولوجيا كل مظاهرة الحياة وتوفر طاقات إبداعية لإنجاز المهام المختلفة، أصبحت تخدم أيضًا المتسولين الذين طوعوا تطور الوسائل التقنية وزيادة أعداد المستخدمين لمواقع التواصل لابتكار طرق جديدة في التسول، على رأسها إنشاء آلاف الحسابات الوهمية بأرقام هواتف غير حقيقية، للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

ومن أبرز القصص المتداولة في فضاء الإنترنت رسالة ترد على جوال العديد وربما تصله الرسالة باسمه ويشير كاتبها أنه يعيش ظروفاً صعبة هو وأسرته في اليمن، وأنه يرغب في شراء بقرة عثر عليها عند أحد المعارف بمبلغ يحدده لك من أجل أن يعطي أطفاله الحليب ويستفيد منها، أو يطلب مساعدة مادية للمساهمة في شراء أرض بسعر زهيد لزراعتها والاستفادة منها، أو حفر بئر في مزرعته التي اشتراها له بعض المحسنين، وغير ذلك من القصص الدرامية المفبركة والتي ينخدع فيها الكثير من أصحاب القلوب الرحيمة.

مشهد ذليل

»ارحموا عزيز قوم ذل»، وهو شكل جديد من أشكال التسول ولا يقل في خطورته وحيله عن التسول الإلكتروني، ويتبع ممتهنو هذا النمط من السلوك الظهور بشكل الإنسان الراقي الكريم ذي الهيبة والمكانة الاجتماعية لكن في الوقت نفسه يظهر للطرف الآخر ممن يتم استهدافه للتسول طلب المساعدة بشكل درامي، حيث يظهر له أن الصدمات المفاجئة غير المتوقعة هي من أظهرته في هذا المشهد الذليل الذي يتمنى أن لا يظهر فيه أمام عدو أو صديق، ومن أبرز الدراما التي يتبعها أبطال هذا النمط من السلوك هو أنه يظهر في ركوب سيارة فارهة مع أطفاله وزوجته ويقابلك عند محطة الوقود ويطلب مساعدة في دفع مبلغ يوصله لمدينته لفقدانه بطاقاته البنكية، أو غيرها من حيل وألاعيب كنقص مبلغ بسيط لإتمام عملية الابن الموجود في المستشفى وكثير من الأفكار الدرامية، ومنها أن تجد سيدة وأطفالها تبيع مجموعة من الخضار والمستلزمات التي لا تصلح للاستهلاك الآدمي، تظهر بكامل زينتها وهلم جرا!..

شبكات دولية

وبعد التحول الذي شهده النمط السلوكي لموضوع التسول والآثار الأمنية والاجتماعية التي تترتب على تفشيه في المجتمعات، أكدت أغلب الدراسات والحالات الجنائية التي سجلت في المملكة أن النسبة الأعلى لمرتكبي قضايا التسول هم من خارج المملكة، ومن جنسيات متعددة غالبيتهم من مخالفي نظام أمن الحدود، ومخالفي نظام الإقامة والعمل في المملكة ممن قدموا للعمرة أو الحج، أو الهاربين من الكفلاء والمؤسسات التي قدموا للعمل فيها وامتهنوا عمل التسول، إضافةً إلى أن أغلب ممن تم القبض عليهم من المتسولين سجلوا اعترافاتهم بأنهم يعملون لصالح شبكات دولية في التسول تديرهم وتستغلهم لصالحها، كما أكدت عدة دراسات أمنية أن عالم التسول أصبح يمثل مجالاً خصباً تديره أغلب المنظمات الإرهابية وعصابات غسيل الأموال نظراً لما تمثله قيمته السوقية.

مكافحة التسول

ومن هذا المنطلق عملت الجهات المعنية في المملكة ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمعالجة مشكلة التسول من جانبين أولاً: الجانب الأمني -الجانب الوقائي-، ثانياً: الجانب الإنساني -الجانب العلاجي-، وتم العمل على هذه الاستراتيجية العلاجية لمشكلة التسول من خلال إقرار نظام مكافحة التسول والذي يتضمن عدداً من المواد ومنها: المادة الثانية: يُحظر التسول بصوره وأشكاله كافة، مهما كانت مسوغاته، وتختص وزارة الداخلية بالقبض على المتسولين، المادة الثالثة: يحال ممتهن التسول إلى الجهة المختصة بالتحقيق في مخالفات النظام؛ لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في حقه، المادة الرابعة: على الوزارة –في حدود أحكام النظام– مسؤولية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص مكافحة التسول، وعليها على نحو خاص ما يأتي: دراسة الحالة الاجتماعية، والصحية والنفسية والاقتصادية للمتسولين السعوديين، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية للمتسولين السعوديين بحسب احتياج كل حالة، وذلك وفقاً للأنظمة والقرارات ذات الصلة، وإرشاد المتسولين السعوديين للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية والأهلية والخيرية، ومتابعتهم من خلال الرعاية اللاحقة، وإنشاء قاعدة بيانات للمتسولين بالاشتراك مع وزارة الداخلية، وتسجيل كل حالة تسول يتم القبض عليها، وكذلك كل حالة تقدم لها الوزارة الخدمات المنصوص عليها في هذه المادة؛ وذلك لإثبات حالة امتهان التسول، وكذلك نشر الوعي بمخاطر التسول النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وإعداد الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بمكافحة التسول.

سجن وغرامة

والمادة الخامسة من نظام مكافحة التسول تقول: يعاقب كل من امتهن التسول أو حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده –بأي صورة كانت– على امتهان التسول؛ بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال، أو بهما معاً، ويعاقب كل من امتهن التسول أو أدار متسولين أو حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده –بأي صورة كانت– على أي من ذلك ضمن جماعة منظمة تمتهن التسول؛ بالسجن مدة لا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بهما معاً، ويبعد عن المملكة كل من عوقب من غير السعوديين –عدا زوجة السعودي أو زوج السعودية أو أولادها– وفقاً لأحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة بعد انتهاء عقوبته وفق الإجراءات النظامية المتبعة، ويمنع من العودة للمملكة؛ باستثناء أداء الحج أو العمرة، وتجوز مضاعفة العقوبة في حالة العود، بما لا يتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر لها، أمّا المادة السادسة فتصادر –بحكم قضائي– جميع الأموال النقدية والعينية التي حصل عليها المتسول من تسوله، أو التي من شأنها أن تستعمل فيه، فإن تعذر ضبط أي من تلك الأموال؛ حكمت المحكمة المختصة بغرامة تعادل قيمتها؛ وذلك مع مراعاة حقوق حسن النية، وبالنسبة للمادة السابعة فتقول: إذا شكل التسول –مهما كانت صوره وأشكاله– جريمة بموجب أنظمة أخرى؛ فتطبق العقوبة الأشد، أمّا المادة الثامنة فتوضح أنه تتولى النيابة العامة التحقيق في المخالفات الواردة في النظام، وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة، والمادة التاسعة تؤكد على إصدار الوزير –بعد التنسيق مع وزير الداخلية– اللائحة خلال تسعين يوماً من تاريخ نشر النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ العمل بالنظام، وبالنسبة للمادة العاشرة فيعمل بالنظام بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الاتجار بالأشخاص

وفي هذا الإطار أكدت النيابة العامة في بيانات لها بعد إقرار العمل بنظام مكافحة التسول في المملكة أن استغلال الأطفال أو كبار السن من الجنسين في ممارسة التسول يندرج ضمن جرائم «الاتجار بالأشخاص» الموجبة للتوقيف وشددت النيابة العامة في عدة بيانات لها على تأكيد حظر كافة السلوكيات والممارسات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص بأي شكل من الأشكال باستخدامه، أو إلحاقه، أو نقله، أو إيوائه، أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال.

وقالت النيابة، العامة، في بيان لها عبر حسابها الرسمي في تويتر: «إن هذه الأفعال والممارسات تعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف»، وتابعت النيابة: «إنه يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه.«

تلقي البلاغات

وباشرت الجهات المعنية في وزارة الداخلية ممثلة بالمديرية العامة للأمن العام من خلال شرط المناطق في مناطق ومحافظات المملكة، ودوريات الأمن بالأمن العام مهام أعمالها في العمل وفق نظام مكافحة التسول القاضي بحظر التسول بصوره وأشكاله كافة، مهما كانت مسوغاته، بالقبض على كل من يمارس التسول وإحالته إلى الجهة المختصة للتحقيق في

مخالفات النظام، لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في حقه، ودعت الجهات الأمنية بالمواطنين والمقيمين بتوجيه صدقاتهم عبر الوسائل النظامية التي تضمن وصولها إلى المحتاجين، وعدم التشجيع على امتهان التسول.
وباشرت الجهات المعنية أعمالها في تطبيق العقوبات المقررة على من يقبض عليه وهو يمتهن التسول أو من يحرضه أو يتفق معه أو يساعده أو يدير ذلك بأي صورة كانت، وهي السجن مدة لا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بهما معًا، إضافةً إلى إبعاد كل من عوقب، بموجب نظام مكافحة التسول من غير السعوديين عن المملكة بعد انتهاء عقوبته وفق الإجراءات النظامية المتبعة، ويمنع من العودة للمملكة، كما خصصت الجهات الأمنية خطاً لتلقي البلاغات عن المتسولين على الرقم 911 بمنطقتي مكة المكرمة والرياض، و999 في جميع مناطق المملكة.
جانب علاجي
وباشرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أعمالها فيما يخصها من جانب نظام مكافحة التسول من تفعيل الجانب العلاجي وذلك من خلال مكاتب مكافحة التسول التابعة لها في مناطق ومحافظات المملكة، والتي تهدف من خلال الخدمات التي تقدمها إلى تحقيق أسس التوجيه والإصلاح السليمة للمتسولين السعوديين، حيث يوجه ذوو العاهات والعجزة إلى دور الرعاية الاجتماعية للاستفادة من خدماتها، ويحال المرضى إلى المستشفيات المتخصصة، حيث تقدم لهم الرعاية الصحية المناسبة دون مقابل، أمّا المحتاجون مادياً فتصرف لهم المساعدات المالية من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية بعد دراسة حالتهم، كما يحال الصغار والأيتام الذين تنطبق عليهم لوائح دور التربية إلى هذا الدور، حيث توفر لهم الإقامة المناسبة والتنشئة الاجتماعية السليمة، أما المتسولون الأجانب الذين يشكلون نسبة عالية من المتسولين، فإن مهمة متابعتهم وإنهاء إجراءات ترحيلهم تعنى بها الجهات الأمنية المختصة.
أربعة مكاتب
ويوجد أربعة مكاتب تابعة لإدارة مكافحة التسول تقوم بالتالي، وفيما يخص المتسول السعودي يتم استضافته من قبل اللجان الميدانية وبحث حالته اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وصحياً، وتقديم الخدمات الاجتماعية الصحية والنفسية والاقتصادية حسب احتياج كل حالة، والقيام بالرعاية اللاحقة، ومن أبرز المهام التي تقوم بها مكاتب مكافحة التسول استضافة العمالة الهاربة من منازل أصحاب العمل، وكذلك استضافة العمالة المنزلية المحالة من جوازات المطارات والتي يتأخر أصحاب العمل عن استلامهم، أمّا مكاتب المتابعة الاجتماعية فمن أبرز مهامها صرف إعانات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومتابعة الأطفال ذوي الظروف الخاصة لدى الأسر البديلة وصرف الإعانات للأسر الحاضنة، ومن مهام مراكز رعاية شؤون الخادمات القيام باستقبال الخادمات الهاربات من منازل أصحاب العمل بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية الأخرى في المملكة، وكذلك استضافة خادمات المنازل القادمات للعمل من خارج المملكة وتعاني بعض الظروف مثل عدم استقبال أصحاب المنازل لهن في المطارات والإشراف على رعايتهن اجتماعيًا وصحيًا وتقديم الخدمات الأخرى كالإرشاد والتوجيه والإعاشة والكسوة وإشغال وقت فراغ الخادمات بما يعود عليهن بالنفع من خلال البرامج والأنشطة لحين تسوية حقوقهن وإنهاء وضعهن من قبل الجهات الأمنية، كما تعمل مراكز الأطفال المتسولين الأجانب باستضافة الأطفال ما دون سن الثامنة عشرة وإيداعهم بالمركز الإيوائي بفرعيه الرجالي والنسائي وتقديم أوجه الرعاية المتكاملة لهم لحين التحقيق معهم من قبل الشرطة والجوازات وإنهاء أوضاعهم.

30 % حد أقصى لإحالة الاستشارات النظامية خارج المملكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.al-madina.com/article/782240

بدأت وزارة العدل في وضع ضوابط تسمح للمستشارين غير السعوديين بالعمل في مهنة المحاماة، وأكدت الضوابط أنه لا يجوز للمرخص له بمزاولة مهنة المحاماة في المملكة الاستعانة بمستشار غير سعودي إلا بعد قيده في سجل المستشارين النظاميين أو الشرعيين غير السعوديين، ويقدم الطلب إلى الوزارة إلكترونياً وفق النماذج والإجراءات المعتمدة مرفقا به عقد العمل لدى المرخص له، وما يثبت تحقق شروط القيد.

ويتضمن سجل المستشارين غير السعوديين: اسم المستشار، وجنسيته، وبيانات الاتصال به، والمرخص له الذي يعمل لديه، وبيانات الاتصال به، وأي بيانات تحددها الإدارة المختصة. ويجب على المستشار غير السعودي إشعار الإدارة المختصة بأي تغيير يطرأ على بياناته خلال مدة لا تزيد على (خمسة عشر) يوماً من تاريخ حصول التغييروعلى المكتب إشعار الإدارة المختصة عند انتهاء العلاقة التعاقدية خلال مدة لا تزيد على (خمسة عشر) يومًا.

ويشطب اسم المستشار غير السعودي من سجل المستشارين في حال انتهت العلاقة التعاقدية ولم يقدم عقد عمل لدى مرخص له آخر خلال (ثلاثين) يوماً وإذا قررت الإدارة المختصة شطب اسمه بناء على مخالفته لأحكام النظام.

من جهة أخرى طرحت وزارة العدل مسودة اللائحة التنفيذية لمكاتب المحاماة الأجنبية أمام المهتمين والمختصين، ويشترط ألا يقل عدد السعوديين المزاولين للأعمال ذات الطبيعة النظامية في المكتب عن نسب التوطين المحددة لمكاتب المحاماة والشركات المهنية السعودية وتقديم (عشرين) ساعة تدريبية سنوياً لجميع العاملين السعوديين في المكتب المزاولين للأعمال ذات الطبيعة النظامية.

كما تتضمن الضوابط إقرار آلية لإعارة العاملين السعوديين للمقر الرئيسي للمكتب أو فروعه وتنفيذ برنامج لتدريب خريجي الجامعات وحديثي التخرج في الأعمال ذات الطبيعة النظامية وألا تتجاوز الاستشارات النظامية التي تحال إلى مكتب خارج المملكة (30%) من أعمال المكتب الاستشارية.

ضوابط عامة

-إذا اتخذ المكتب شكل شركة مهنية مع محام سعودي مقيد في جدول المحامين الممارسين، فيجب على الشركة الالتزام بالآتي:

-ألا تقل خبرة الشركاء السعوديين أو أحدهم عن (ثلاث) سنوات في مزاولة المهنة.

-ألا يقل تمثيل الشركاء السعوديين في مجلس الإدارة أو مجلس المديرين -بحسب الأحوال- عن (ربع) الأصوات الممثلة في المجلس.

-أن يكون الترافع وتقديم الاستشارات المتعلقة بالأنظمة السعودية من خلال محام مرخص له بمزاولة المهنة في المملكة.

-لا يجوز للمكتب الذي لم يتخذ شكل شركة مهنية مع شريك سعودي تقديم أعمال تتعلق بالأنظمة السعودية أو المشاركة فيها، فيما عدا الاستشارات المقدمة لمشروعات نوعية أو متخصصة بعد موافقة الإدارة المختصة.

-يشترط في أعمال الاستشارات للمشروعات النوعية والمتخصصة أن تكون مما تحتاج إليها المملكة

-يكون تقديم طلب الموافقة على تقديم الاستشارات للمشروعات النوعية والمتخصصة إلكترونياً،

يوم حافل بالجولات الميدانية على مشاريع المنطقة

حسام بن سعود للمواطنين: أمهلونا بعض الوقت لنصنع الباحة الأجمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2101796

بهدف الاطلاع على مشاريع المنطقة وسير العمل فيها، جال أمير منطقة الباحة الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز، أمس الأول، على عدد من مشاريع الإدارات الحكومية والقطاع الخاص الجاري تنفيذها، وتطلّع الأمير حسام من المواطنين والمقيمين إمهال القطاعات التنموية في المنطقة، بعض الوقت لإنجاز ما تبقى من المشاريع والمبادرات النوعية ليرى الجميع الباحة الأجمل في ظل دعم القيادة الرشيدة.

وشدد أمير منطقة الباحة، على أهمية مضاعفة جهود الإدارات المختصة واللجان المشكلة في مراقبة أسعار السلع الشرائية والتأكد من توفرها في الأسواق والمحلات التجارية والرفع بتقارير عاجلة لمعالجة أي خلل عبر التطبيق المخصص، ووجه فرع وزارة التجارة بالمنطقة لتقديم كل ما يخدم المواطن والمقيم، مؤكداً ضرورة تكثيف وتفعيل البرامج التوعوية التي تهدف إلى مشاركة كافة شرائح المجتمع بالتعاون مع الجهات المختصة بتقديم البلاغات عن أي مخالفة وملاحظة على السلع الشرائية، ومنها عدم توفرها أو مخالفة الأسعار أو انتهاء صلاحية الاستهلاك. وشملت جولة الأمير حسام بن سعود، تدشين المرحلة الثانية لمستفيدي المشروع بواقع 30 وحدة سكنية، وتسليم عدد من الوحدات السكنية لمستفيدي جمعية أكناف لرعاية الأيتام. واستكمل أمير منطقة الباحة جولته الميدانية بتفقد مبادرة تحسين وتطوير دوار العلم الجاري تنفيذه حالياً على طريق المطار بمحافظة العقيق، وحث على ضرورة استحداث مشاريع نوعية بلدية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة في مدن ومحافظات المنطقة، ووقف أمير منطقة الباحة على مبادرة أمانة المنطقة وفرع وزارة النقل «نعمل معاً»، في تقاطع طريق الملك فهد «عقبة الباحة» مع الطريق الدائري، وتابع منجزات المبادرة التي تحققت في الموقع من سفلتة وأرصفة وتشجير وإنارة.

الإطاحة بـ3719 متسولاً في أسبوع.. "النيابة" تحقق مع المقبوض عليهم

«عكاظ" ترصد: قاعدة بيانات للمتسولين.. وقانونيون يكشفون العقوبات عبر "المنصات»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2101767

فيما جدد الأمن العام التحذير من مخاطر التسول باعتباره إحدى طرق الاحتيال المالي والكسب غير المشروع، وحث عبر حسابه في «تويتر» الجميع على المبادرة بالإبلاغ عمن يمتهن التسول أو يدعمه بأي وسيلة، أعلن الأمن العام، أمس الأول، عن ضبط 3719 متسولا بمختلف مناطق السعودية، خلال الفترة من 19 شعبان 1443 إلى 27 شعبان الماضي.

One minute around the Atlantis - The Palm - Dubai
Copy video url
Play / Pause
Mute / Unmute
Report a problem
Language
Mox Player
ADVERTISEMENT

وشدد الأمن العام، على حظر التسول بكافة صوره وأشكاله مهما كانت مسوغاته، مبينا أن الإبلاغ يكون عبر الرقم 911 بمنطقتي مكة المكرمة والرياض، وعلى الرقم 999 بشأن جميع مناطق المملكة.

وأوضح قانونيون لـ«عكاظ»، أن استجداء المال عبر منصات التواصل الاجتماعي تسول محظور، وفق نظام التسول الجديد الذي بات ساريا منذ شهرين.

وبحسب نظام مكافحة التسول، فإن وزارة الداخلية تختص بالقبض على المتسولين، ويحال ممتهن التسول إلى الجهة المختصة بالتحقيق في مخالفات النظام؛ لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في حقه. وتتولى النيابة العامة التحقيق في المخالفات الواردة في النظام، وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.

ويشدد نظام مكافحة التسول على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، في حدود أحكام النظام -مسؤولية التنسيق

مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص مكافحة التسول- وعليها على نحو خاص دراسة الحالة الاجتماعية، والصحية والنفسية والاقتصادية للمتسولين السعوديين، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية للمتسولين السعوديين بحسب احتياج كل حالة، وذلك وفقا للأنظمة والقرارات ذات الصلة، وإرشاد المتسولين السعوديين للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية والأهلية والخيرية، ومتابعتهم من خلال الرعاية اللاحقة وإنشاء قاعدة بيانات للمتسولين بالاشتراك مع وزارة الداخلية، وتسجيل كل حالة تسول يتم القبض عليها، وكذلك كل حالة تقدم لها الوزارة الخدمات المنصوص عليها في هذه المادة، وذلك لإثبات حالة امتهان التسول ونشر الوعي بمخاطر التسول النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن إعداد الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بمكافحة التسول.

قالت المحامية رافال نصار: «نظام مكافحة التسول ينص على معاقبة كل من امتهن التسول أو حرّض غيره أو اتفق معه أو ساعده على امتهان التسول بالسجن مدة لا تزيد على 6 أشهر، أو بغرامة لا تزيد على 50 ألف ريال، أو بهما معاً، كما يُعاقب كل من امتهن التسول أو أدار متسولين أو حرّض غيره أو اتفق معه أو ساعده -بأي صورة كانت- على أي من ذلك ضمن جماعة منظمة تمتهن التسول بالسجن مدة لا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تزيد على 100 ألف ريال، أو بهما معاً، ووفق ذات النظام، على أن تُصادر -بحكم قضائي- جميع الأموال النقدية والعينية التي حصل عليها المتسول من تسوله، أو التي من شأنها أن تستعمل به، فإن تعذر ضبط أي من تلك الأموال، حكمت المحكمة المختصة بغرامة تعادل قيمتها، وذلك مع مراعاة حقوق حسني النية.»

استجداء عبر «التواصل»

أكدت المستشارة في مبادرة تكامل للمعونة القضائية المحامية الدكتورة آلاء الخزامي لـ«عكاظ»، أن نظام التسول الحديث المعمول به حاليا اعتبر استجداء المال عبر منصات التواصل الاجتماعي تسولا، في حين وصف النظام ممتهن التسول كل من قبض عليه للمرة الثانية أو أكثر ممارسا للتسول.

وقالت: «نظام التسول وصف المتسول بأنه من يستجدي للحصول على مال غيره دون مقابل أي مقابل غير مقصود بذاته نقدا أو عينا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأماكن العامة أو المحلات الخاصة أو في وسائل التقنية والتواصل الحديثة أو بأي وسيلة كانت.»

وبيّنت الخزامي، أن نظام التسول لم يقصر التسول على الاستجداء التقليدي كما كان سابقا، لافتة إلى أن المادة الثانية من نظام التسول حظرت جميع صور التسول وأشكاله مهما كانت مسوغاته، وعهدت إلى وزارة الداخلية بالقبض عليهم وإحالتهم للنيابة العامة للتحقيق معهم ومن ثم إحالتهم للمحكمة، ويطبق النظام على المتسولين من الرجال أو النساء.

50ألف ريال غرامة

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بدء التأمين على عقود العمالة المنزلية خلال شوال المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.aleqt.com/2022/04/04/article_2291391.html

عبدالله الروقي من الرياض
تعكف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على البدء في تطبيق قرار التأمين على عقد استقدام "العمالة المنزلية" خلال شوال المقبل.
وقالت لـ"الاقتصادية" مصادر مطلعة، إن العمل جار حاليا على تجربة النظام الإلكتروني "مساند" المعني باستقدام العمالة المنزلية للتأكد من جاهزية النظام في إصدار التأمين على عقد استقدام.
ووفقا للبيانات الرسمية، سيسهم هذا القرار في تعويض المستفيد من شركات التأمين قيمة تكاليف الاستقدام في حالة هروب العاملة أو امتناعها عن العمل خلال الفترة المتبقية من العقد بعد انقضاء فترة الأشهر الثلاثة.
كما تشمل بوليصة التأمين تعويض العاملة المنزلية رواتبها المتأخرة في حال لم تدفع لها من قبل كفيلها، علما أن قرار تأمين عقد الاستقدام لن يكون إلزاميا، وإنما سيكون اختياريا للمستفيدين الراغبين في استقدام العمالة المنزلية.
وتحمل الوثيقة مزايا للمستفيدين منها الحصول على خصومات بنسبة معينة من قيمة تجديد التأمين في حال التزام الكفيل بشروط الوثيقة، التي من بينها دفع رواتب العاملة بشكل منتظم.
وبحسب المادة السادسة من لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، يلتزم عامل الخدمة المنزلية بتأدية العمل المتفق عليه، وأن يبذل في ذلك عناية الشخص المعتاد، وأن يتبع أوامر صاحب العمل، وأفراد أسرته، المتعلقة بتنفيذ العمل المتفق عليه، وألا يرفض العمل أو يترك الخدمة دون سبب مشروع.
وتضمنت الحفاظ على ممتلكات صاحب العمل، وأفراد أسرته، وألا يؤذي أفراد الأسرة بمن فيهم الأطفال وكبار السن، وأن يحافظ على الأسرار الخاصة بصاحب العمل وأفراد الأسرة والأشخاص، الذين في المنزل، التي يطلع عليها أثناء العمل أو بسببه وألا يفشيها إلى الغير.
وشملت المادة أيضا، ألا يعمل لحسابه الخاص، وألا يمس كرامة صاحب العمل وأفراد الأسرة وألا يتدخل فيما يخصهم، وأن يحترم الدين الإسلامي ويلتزم بالأنظمة المعمول بها في المملكة وعادات المجتمع السعودي وتقاليده وألا يمارس أي نشاط يضر بالأسرة.

الرياض
www.Alriyadh.com

العودة المطمئنة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.alriyadh.com/1944062

كلمة الرياض

ستة ملايين طالبٍ وطالبة يعودون خلال اليوم الدراسي الأول من شهر رمضان حضوريًا في جميع المراحل الدراسية، دون تباعد، وبكامل الأنشطة اللاصفية، عاد الطلاب والطالبات إلى مقاعد الدراسة من جديد، وعاد معهم الأمل في استعادة تفاصيل الحياة التي كانت قبل ظهور جائحة كورونا في المملكة. وبهذه العودة المطمئنة، سيكون الأسبوع الجاري أحد الأسابيع المهمة في تاريخ وزارة التعليم، يتذكر أحداثه الطلاب والمعلمون والأهالي لفترة طويلة، ليس لسبب، سوى

أنه شهد وللمرة الأولى في تاريخ الوزارة، بدء فصل دراسي ثالث، بعدما كانت السنوات الدراسية الماضية، يضم كل منها فصلين دراسيين فقط، والأهم من ذلك أن هذا الفصل يشهد وللمرة الأولى منذ ظهور الجائحة قبل نحو عامين، عودة اصطفاف الطلاب والطالبات في الطابور الصباحي، وترديد النشيد الوطني.

ما يلفت الأنظار إلى عودة الطلاب، أنها شهدت انسيابية كبيرة، وتناغماً "استثنائياً" بين وزارتي التعليم والصحة من جانب، ووزارة التعليم وإداراتها في مناطق المملكة من جانب آخر، حيث استعد الجميع للعودة الآمنة، بقراءة المشهد الصحي للمملكة جيداً، وتفعيل الدليل الإرشادي الوقائي المعتمد من هيئة الصحة العامة (وقاية.(

يمكن التأكيد على أن العودة الناجحة للطلاب والطالبات دون تباعد أو خوف أو قلق كما كان يحدث سابقاً، هو نتاج جهود مؤسسات الدولة مجتمعة، التي بذلت الغالي والنفيس من أجل تأمين بيئة تعليمية آمنة وخالية من الأمراض والأوبئة، هذه المؤسسات لم تتردد سابقاً في اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية لحماية كل المشاركين في منظومة التعليم؛ من طلاب وطالبات ومعلمين وإداريين، إلى جانب الأهالي، بداية من تفعيل التعليم على منصة "مدرستي" الإلكترونية، ثم السماح بعودة الطلاب المحصنين من عمر 12 عاماً وأكثر، قبل أن تسمح بعودة طلاب الابتدائية ورياض الأطفال في تدرج مدروس، يراعي ظروف كل مرحلة دراسية.

واليوم، وما أن تراجعت خطورة المرض، وقل عدد المصابين، إلا وسمحت الوزارة بعودة الطلاب دون تباعد، مع عودة جميع الأنشطة التي حرموا منها داخل البيئة المدرسية بفعل الجائحة، مثل الإذاعة المدرسية، وممارسة الأنشطة الرياضة، وافتتاح المقاصف.

مشهد العودة الآمنة للفصل الدراسي الثالث، يبعث برسالة اطمئنان في نفوس الطلاب والمعلمين، ومن قبلهم أولياء الأمور، ويؤكد للجميع أنهم محل اهتمام الدولة ومؤسساتها، كما يبشر بقرب انقشاع الجائحة، هذا المشهد قد تختص به المملكة دون سواها من دول العالم، التي تعاني الأمرين بسبب الفيروس حالياً، وهذا يرجع إلى الرعاية الصحية النموذجية والإجراءات الاحترازية الصارمة التي ميزت تعامل المملكة مع الفيروس في كل مراحله وتطوراته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«المستهلك» .. لنظام أكثر إنصافا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م
https://www.aleqt.com/2022/04/03/article_2290826.html

كلمة الاقتصادية

المتأمل في مشروع نظام حماية المستهلك الذي طرحته وزارة التجارة لأخذ آراء العموم بشأنه، يجد أنه ليس الأول من نوعه في هذا الشأن، إذ سبقه عديد من الأنظمة مثل تنظيم جمعية حماية المستهلك ونظامي مكافحة الغش التجاري، والتجارة الإلكترونية، الذي سيحل بدلا عنهما مع صدوره بشكل رسمي. ورغم تلك الأنظمة إلا أننا نجد تفاوتا وتباينا في مدى فاعليتها على الواقع، وهو ما يطرح التساؤل: إلى أي مدى سيسهم النظام الجديد في تغيير الواقع، وإحداث فارق ملموس فيما يتعلق بحماية المستهلكين؟

صحيح أن جمعية حماية المستهلك تهدف إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية حقوقه والدفاع عنها، ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك، لكن أقصى ما منحها التنظيم هو تلقي شكاوى المستهلك، المتعلقة بالاحتيال والغش والتدليس والتلاعب في السلع أو الخدمات والمغالاة في أسعارهما، والتضليل عن طريق الإعلانات في وسائل الإعلام، خصوصا مواقع التواصل الاجتماعي، والرفع إلى الجهات المختصة ومتابعتها.

الأمر نفسه يتعلق بنظام التجارة الإلكترونية، حيث جاءت بعض الإشارات لحماية المستهلك في غير سياق متصل، ومن ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من ذلك النظام والمتعلقة بحق الاحتفاظ بحماية البيانات الشخصية للمستهلك أو اتصالاته الإلكترونية، التي تكون في عهدته أو تحت سيطرة الجهات التي يتعامل معها أو مع وكلائها، وما تضمنته المادة الـ11 من النظام ذاته بشأن تضمين الإعلان الإلكتروني عرضا أو بيانا أو ادعاء كاذبا أو مصوغا بعبارات من شأنها أن

تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى خداع المستهلك أو تضليله، أو تضمينه شعارا أو علامة تجارية لا يملك موفر الخدمة حق استعمالها، أو علامة مقلدة.
بينما جاء نظام مكافحة الغش التجاري بالتركيز على هذا المفهوم بشكل مستقل، ومن ذلك المادة الثانية التي حددت الغش في كل ما يعد من الخداع، سواء بشأن ذاتية المنتج، أو طبيعته، أو جنسه، أو نوعه، أو عناصره، أو صفاته الجوهرية أو مصدر المنتج أو الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار، كما عد النظام أن من جرائم الغش التجاري كل من صنع منتجات مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، أو أنتجها أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
رغم وضوح هذه الأنظمة، فإن مفهوم اتساقها وترابطها بشأن موضوع حماية المستهلك بذاته، وآليات تحقيقه ظلت تمثل فراغا تشريعيا.
بالعودة إلى مشروع النظام الجديد لحماية المستهلك، فقد وسع نطاق عمل جمعية حماية المستهلكين، وجعل دورها فاعلا وليس مجرد جهة لتلقي الشكاوى، وهو ما كان يطمح إليه المستهلكون، حيث منحها حق إقامة الدعاوى أمام المحاكم المختصة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المتعلقة بالحقوق والمصالح الجماعية للمستهلكين، وفقا للمادة الـ73 التي نصت على "أن لجمعيات المستهلكين الانضمام إلى الدعاوى القائمة ضد مخالفي أحكام النظام واللائحة، والمطالبة بالتعويض عن الأضرار المتعلقة بالحقوق والمصالح الجماعية للمستهلكين عند ثبوت الإدانة."
توسيع الرقابة أبرز ما نص عليه مشروع النظام الجديد، حيث منحت المادة الـ63 جمعيات المستهلكين والغرف التجارية حق رفع دعوى لوقف أو منع أي ممارسة مخالفة، وهذا ما يفعل دور جمعيات حماية المستهلك ويمنحها ممكنات قانونية فعالة، ذلك أن النظام المعمول به حاليا قد حدد نطاقا مهما في الرفع للجهات المختصة فقط.
يعاني المستهلك الاحتكار والاستغلال من بعض الأسواق، إضافة إلى كثير من الممارسات التجارية المجحفة، وقد نص مشروع النظام الجديد على 16 منها، بينها الإعلان عن منتجات أو خدمات غير متوافرة، ولا يمكن توفيرها، والادعاء أن منتجا أو خدمة ما ستتوافر لمدة محدودة، أو بشروط معينة، أو بكمية محدودة، دون وجود كمية من المخزون تكفي لتلبية الطلب المتوقع جراء ذلك، وتقليص دورة حياة المنتج أو التأثير سلبا في كفاءته بعد مضي مدة معينة بغرض زيادة استهلاكه دون مبرر، كما عد ضمن الممارسات المجحفة، فرض شروط أو قيود مرهقة أو غير مبررة عند رغبة المستهلك في ممارسة حقوقه النظامية، مثل عبارات "البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل" ومن الإجحاف أيضا تحميل المستهلك رسوما تزيد على تلك التي يتحملها المشغل الاقتصادي عند استخدام وسيلة دفع معينة.
لقد نصت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك على معايير للممارسات تجارية سليمة، ومن ذلك المعاملة العادلة والمنصفة مع المستهلكين في جميع المراحل، وأن تكون جزءا لا يتجزأ من ثقافة الأعمال التجارية، ومن المعاملة المنصفة تجنب الممارسات، التي تضر بالمستهلكين. ومن معايير الأمم المتحدة التوجيهية حماية المستهلك من الممارسات غير القانونية أو المخلة بالأخلاق أو المنطوية على تمييز أو خداع، مثل أساليب التسويق المسيئة، وكل ما يلحق ضررا بالمستهلك، كما أكدت المعايير التوجيهية حق حصول المستهلكين على معلومات كاملة ودقيقة وغير مضللة عن السلعة أو الخدمة وأحكامها وشروطها، وما يسري من رسوم والتكاليف النهائية، وذلك لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. ومن المعايير المهمة مساعدة المستهلكين على فهم المخاطر، بما فيها المخاطر المالية، كما شددت معايير الأمم المتحدة على حماية الخصوصية وآليات معالجة الشكاوى وتحقيق تسوية عاجلة وعادلة وشفافة ومنخفضة التكلفة وسريعة وفعالة دون تحميل المستهلك تكاليف أو أعباء لا داعي لها. هذه المعايير الدولية والتوجيهات التي تتابعها "أونكتاد"، تعد أساسية في أنظمة وتشريعات حماية المستهلك، وتساعد على صياغة وإنفاذ القوانين والقواعد والأنظمة المحلية والإقليمية، وتعزز التعاون في مجال حماية المستهلك على الصعيد الدولي فيما بين الدول الأعضاء. وقد أكدت وزارة التجارة أن مشروع نظام حماية المستهلك يهدف إلى تعزيز حماية حقوق المستهلكين في المملكة، وبما يتوافق مع المعايير والقواعد الدولية لحماية المستهلك، ومن ذلك وفقا لتوجيهات الأمم المتحدة لحماية المستهلك، بتحديد متطلبات الإفصاح للمستهلك عن معلومات المنتجات أو الخدمات، وبهذا يعد إعداد وتطوير نظام مستقل ومتكامل لحماية المستهلك التزاما بهذه المعايير الدولية وتحقيقا للتعاون الدولي، ما يعزز من مكانة المملكة الدولية وترتيبها في المؤشرات الاقتصادية العالمية، كما أن مثل هذا النظام يحقق للمنتجات السعودية نفاذا دوليا.
وركزت المادة الرابعة في مشروع النظام الجديد لحماية المستهلك على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن حقوق المستهلك الأساسية ومن ذلك الحماية من المخاطر، التي تهدد حياته وصحته وسلامته والتوعية والتثقيف بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على اختياراته وخصوصيته وحماية بياناته الشخصية.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 رمضان 1443هـ - 04 إبريل 2022م

https://www.alriyadh.com/1944012

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 شعبان 1443هـ - 28 مارس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/03/28/article_2287236.html